

لا ضرائب بلا تمثيل.. اين تذهب مليارات القيمة المضافة؟؟



التغيير

يجتمع العالم الأول بضريبة مقدرة من دخل المواطنين والتي تُفرض على السلع غير الأساسية بحيث يكون الفرد جزءاً لا يتجزأ من تنمية الوطن ودعمه. وفي الضرائب فوائد كثيرة فهي تمكن مانعي القرار من تحسين جودة الحياة وخدمة المواطن بشكل أفضل. قد تختلف نسبة الضرائب من بلد إلى آخر، وأنا هنا أتحدث عن دول العام الأول، بحسب ما يحتاجه الفرد لتغطية مستلزماته العامة التي تتكفل الحكومات على توفيرها.

في كل دول العالم تقوم الحكومات بصرف قيمة الضرائب على الخدمات المباشرة وغير المباشرة والتي تمس حياة المواطن. حيث أن دورة هذه المبالغ تكون بطريقة شفافة وللمواطن حق في معرفة أوجه صرفها وله حق الاعتراض في حال أنه ومن وجهة نظره يرى أنها لم تصرف في مضانها المحددة سلفاً أو أنها صرفت في

أمر قد لا يستفاد منها بشكل أو آخر.

تعتبر ضريبة القيمة المضافة ضريبة ثانية بعد ضريبة الدخل والتي تعتبر مصدر دخل مهم لبعض الحكومات بحيث يتم حسم الضريبة بعد احتساب متوسط الدخل لدى المواطن، وتختلف نسبة ضريبة الدخل بحسب دخل المواطن. فكلما ازداد دخل المواطن ازدادت نسبة ضريبة الدخل. وقد يُعفى منها ذوي الدخل المحدود. وهذه الأموال المحسومة من الدخل يتم تدويرها بشكل مباشر لدعم محدودي الدخل ودعم وتأهيل الباحثين عن عمل أو دعم غير القادرين على العمل بحيث تكفل الحكومات من دخل الأثرياء حد أدنى للدخل لمحدودي الدخل. ولهذا أثر إيجابي على مستوى الفرد والمجتمع. وبه تقل معدلات الجريمة والفقر وتضمن الحكومة تحسنا في الخدمات العامة المقدمة لدافعي الضرائب. وتزداد القوة الشرائية وهو ما يعتبر محفزا تجاريا في البلاد.

في المملكة -لأنها ما يهمننا هنا- يصعب تطبيق ضريبة الدخل (من وجهة نظري) لأنها تستوجب التصريح من الجميع بكل المداخل السنوية والمصروفات وهذه النقطة غير موجودة نهائيا، ولهذا كان يتجنب صانع القرار في السابق فرضها لأن ذلك يتطلب شفافية كاملة كما تتطلب أيضا الإقرار بكل مصادر الدخل للجميع. وبحكم أننا دولة ريعية فإن مصدر الدخل الأكبر هو من النفط. لذلك ستكون الحكومة مجبرة على الإفصاح عن كل مداخل الشركات الحكومية وشبه الحكومية، وأيضا ستكون وزارة المالية والجهات الحكومية الأخرى مجبرة على نشر تفاصيل كل المداخل والمصاريف. وهذا ينسحب على كل المتنفذين والأثرياء والذين يحصلون على أي مخصص من الدولة. وهذا يعتبر ورطة حقيقية عند المستفيدين من غياب الشفافية في الأمور المالية للدولة.

وبالعودة إلى ضريبة القيمة المضافة، فقد تم فرضها في المملكة بدون دراسة مسبقة، بحيث كانت بنسبة 5% وازدادت في طرف زمني قصير إلى 15% وقد تزداد في المستقبل إلى أكثر من ذلك بدون أدنى شفافية تجاه المواطن. وهنا يجب التنويه أن المواطن يعتبر هو الداعم (المشتري) لهذه الضرائب ويجب أن يعلم أولا لماذا تُفرض عليه هذه الضرائب بهذا القدر وثانيا أين ستصرف أمواله التي سيدفعها. فعلى سبيل المثال إذا كانت الضريبة التي سيقوم المواطنون بدفعها ستُقدم كمساعدة مالية لأحد الدول المجاورة أو في حرب لم يكن له رأي في وجودها من عدمه فإن المواطن له حق الاعتراض ومساءلة من سيبدد هذه الأموال في غير أوجه صرفها. والسؤال الأهم، أين يتم صرف المداخل الحكومية أصلا حتى تلجأ الحكومة إلى طلب المساعدة من جيب المواطن على شكل ضريبة.

وفي قيمة الضريبة المضافة تفصيل تقني إذا ما كان "المواطن" هو المستهدف من الخدمة. فليس من

المنطق فرض ذات الضريبة على السلع الأساسية والكماليات بنفس النسبة. بل يجب إعفاء كل السلع والخدمات الأساسية من أي ضريبة حتى يتمكن الجميع من الحصول على هذه السلع والخدمات بدون تضيق. وهذا معمول به في معظم الدول التي تقوم بفرض ضريبة القيمة المضافة. لأن أهداف هذه الضريبة هو تحسين الخدمات المقدمة للمواطن، فمن غير المنطقي أن نقوم بفرض ضريبة على الخدمات والسلع الأساسية والمعني من هذه الضرائب هو تقديم حياة للمواطن بجودة أفضل.

أخيرا، وفي الثورة الأمريكية ضد البريطانيين تم تداول مقولة "لا ضرائب بلا تمثيل" وهي رسالة مباشرة إلى نزع الأهلية من الحكومات إذا لم يكن هناك تمثيل شعبي لمراقبة أوجه صرف هذه الضرائب وطريقة صرفها كذلك. ففي الآونة الأخيرة لاحظنا في (تويتر) حملات شعبية تطالب بوقف الضرائب إذا ما كانت الحكومة لا تمثل الشعب. وهذه مطالبات واقعية من دافعي الضرائب بكونهم الملاك لهذه الأموال. ولكوننا في المملكة حديثي عهد بهذه النعم، فإن المطالبات لا تزال في العالم الافتراضي، ولكنها حتما ستكون حقيقة ومن لا يستجيب فعليه "أن يصطدم بالشارع".